الفصل الثانى

خواطر وســـوانح

شئت تخابثا منى ان استهل كتابى بهذه القصص الصغيرة وكان ميسورا على ان ابدأه بمقالتى هذه عن فلسفة الإجرام بما فيها من دهاليز ومنعطفات تكد الذهن .

هواء الاسكندرية المنعش ورمال سيدى بشر تساعد العقل على التعمق فى البحث والتقصى فى الاستقصاء غير انى عاهدت قرائى ان تكون كتابتى سلوى وتفكهة أما المادة والتعمق فهم فيها اساتذتى ومنهم استقى !! والآن إلى فلسفة الإجرام : اول جريمة رواها لنا التاريخ قصة الأخوين هابيل وقابيل هابيل تحتم عليه التقاليد ان يقترن بالشوهاء ، لا يرضى ويرغب فى الحصول على من ليست له فيسعى ويسعى ويتفتق ذهنه عن ارتكاب اول جريمة قتل فى هذا العالم فيرهق روح اخيه قابيل ثم لا يدرى كيف يخفى معالم جريمته فيلقن الدرس عن غراب ولعل هذا هو السبب فى التطير من الغراب .

الجريمة الأولى اول حلقة من سلسلة الاجرام الذى تطور وتطور حتى أصبح فى عصرنا هذا فنا وحتى أصبحت الجريمة الكاملة « ميسوزة » وحتى أصبح اكتشاف الجرائم فى أكثر الأحيان وليد المصادفات .

وسارت الجريمة قدما مع تطورات المدنية فكان للسموم شأنها عند قدماء المصريين والرومان وكانت اللمسة أو الرشفة من أدق وسائل الإجرام عند الإيطاليين فى بعض عصورهم بل كان الاكتساء بحلة جديدة أو وخزة دبوس سلاحا فتك بالكثيرين .

بل إن شهوات ملوك العصور التى سلفت كانت فى حد ذاتها جرائم !! فكم من حروب شنت وذهب ضحيتها المئات والألاف لأتفه الأسباب ولست أرى انها كانت مشروعة لأنها لبست ثوب الحروب فانى أعتقد بحق أنها كانت جرائم منظمة بالجملة .

سلوا كتبا ذكرت عهد السلطان عبد الحميد وماهو عنا ببعيد واقرأوا فيها كيف ان سلطانا تحكم وتجبر وولى عرشه بعد جريمة اثر جريمة ! ! كم أزهقت شهواته أرواحا وكم كانت وسوسة باله السرى من عذب وأغرق ولو نطقت مياه البسفور لحدثتنا

عن اروع مآسى الاجرام الذى حماه القانون حينا .. وإننى أستبيح لنفسى الحق ان اسمى هذا النوع من الاجرام « اجرام القانون » الذى كان يحمى العتاة والبغاة ممن تولوا دست الأحكام .

والرأى ان الحرب او بعبارة اخرى ان المتسبب فى الحرب هو فى ذاته أكبر عمل اجرامى خصوصا إذا كانت الحرب المشبوبة حربا عالمية من هذا الطراز الحديث الذى هذبت فيه آلات الخراب والدمار إلى ابعد حد .

وفى الواقع انه ليس فى مقدور الانسان مهما أوتى من خصوبة الخيال ان يصور لنفسه عملا افظع ولا ابشع من ان يعمد فرد او طائفة من الأفراد يلقبون انفسهم بلقب « الانسان » الى إيقاد مثل هذه النار الهائلة فينشبونها جحيما موقدة يمتد لهيبها المخيف مكتنفا الانسانية كلها ملتهما أطراف المعمورة اخضرها ويابسها ويعلو زئيرها حتى ليخيل للإنسان ان العالم قد اقترب من نهايته .

بل ليس فى استطاعة الفرد حتى من اكتوى بنار الحرب الضروس ان يدرك تمام الادراك مبلغ ما سببته ومازالت تسببه للانسان من ويلات ونكبات لا حد لها ولا نهاية ولا كم جلبت

على الحضارة من مصائب مروعة — تخريب للدور إلى تدمير للملاجىء والمدارس والمستشفيات العامرة بأهلها إلى تحطيم لدور العبادة ونفائس العلوم والفنون إلى تشتيت للأسر وتجويع للعائلات وتقتيل للنساء والأطفال وتقطيع لأوصال الشيوخ والعجزة وتعذيب للمرضى وإزهاق لأرواح الجرحى والأسرى ونشر للوباء والجوع والفزع والهلاك بين الآدميين لا نحصيهم بالعشرات ولا بالمئات ، بل بالألوف والملايين .

حقاً إن الإنسان وقد يهوله أن يرى قطة تقتل او عصفوراً يعذب لتكاد تقف مخيلته جامدة امام منظر على هذه الدرجة من الهول والفظاعة ويكاد عقله لا يسلم بأن إجراما قد بلغ هذا الحد من الجسامة يستطيع ان يقدم عليه مخلوق ينتسب إلى الجنس البشرى !!

كان الاجرام أول أمره ساذجا بسيطا : يسرق الشخص ليقتات ويقتل ليثأر وسار أشواطا حتى اصبحت السرقة فى كثير من الاحيان منظمة وحتى اصبح للمجرمين « لوائح » خاصة وإجراءات مستقرة .

وصار القتل يشمل مناحى متعددة أهمها فى عصرنا الحاضر

« القتل السياسى » رجل له عقيدة خاصة خالفت عقيدة الآخرين وقد يكون الأول على حق والآخرون هم المبطلون غير أن تسلط الوهم وعصبية الاندفاع قد تفضى إلى إزهاق روح ، وقد يتسبب عن إزهاقها اضطراب فى حيل الأمن أو ضياع لحقوق أمة !! وفى مصر للأسف الشديد أمثلة شتى .

مقتل السردار — إطلاق الرصاص على سعد باشا — عديد المحاولات لاغتيال الوزراء — وأخيراً مع مزيد الأسى مقتل أحمد ماهر وأمين عثمان .

وهكذا خرج الاجرام بفلسفته من الماديات إلى العقائد ، ولا ندرى ماذا سيتمخض عنه عصر « الذرة » من عجائب وغرائب !!

وكما تقدمت المدنية عصراً فعصر تقدم الإجرام عصراً فعصر . فجرائم عصرنا ربما تعد مفاخر للعصور التى سلفت : فالقتل درءاً للعار يعاقب عليه مرتكبه اليوم ، وكان يمجد فاعله فى الأمس ، ومن غرائب العقوبات عندنا أن الزوج إن قتل

زوجته الزانية أعفى من العقاب ، ويعاقب على نفس الفعلة الأب ومن فى حكمه من القوامين على المرأة .

إن فى شريعتنا السمحة من وسائل التفـــريق بين الزوج وزوجته ما يغنى عن ارتكاب القتل ، فكلمة الطلاق تنهى العلاقة دون دماء . فان علل هـذا بأن الزوج يكون حكمه حكم المجنون عند مشاهدته أو مفاجأته بالحادث ، فهـذا قول مردود منقوض ، إذ هل خلق الأب أو العم أو الخال أو الأخ ودماؤه من ثلج جليد !!

هذا مثل من قانوننا « الفرنسى » مع الاسف ويؤلمنى أن بين البرلمانيين المتعاقبين عدداً من فطاحل رجال القانون ، ولم يتقدم أحدهم بما يعدل هذه المهازل ؟ !

أكتب كلمتى هذه والأمواج تتلاطم غدواً ورواحا ، فخيل الى وما أصدق هـذا الخيال حقيقـة مجسمة ، أن رجالنـا مع الأسف للمرة الثانية يثبون إلى المناصب بعد أن يملأوا الدنيـا وعودا ، فما أن يستووا حتى تتلاشى الوعود كالموج يأتى متدفقاً حتى إذا ما لاطم البر الهادى ، على رأى عبد الوهاب « وشوش الرمل » وهكذا هم يرعدون ويبرقون ، ثم أهدأ نوم ينامون .

أحدس أنني شططت وعذري الى قرائي انني لن أتقيد ببحث أو بلون أو بترتيب ، فكل ما عن لي سأنثره على صفحاتي ، ولكل أن يستسيغ ما طاب له .

أما شر أنواع الإجرام في عقيدتي فهو التلفيق ، وشهادة الزور ، وهذا هو في الواقع أقصى حدود الإجرام ، فهو ليس سبيلا إلى إفلات المجرم الحقيقي من قبضة العدالة فحسب ، بل هو إيذاء لبريء طاهر الذيل لم يرتكب إثماً يعاقب عليه ، فاذا به طريد القضاء وفريسة العقاب .

وشاهد الزور أقسى وأضل سبيلا ، فهو قبس يسترشد به القاضي عند إصدار أحكامه ، والذكي من شهود الزور يورد المرء حتفه ، وقديماً قيل (شاهداك قاتلاك) .

ووجب على من يجلس في مجلس القضاء أن يفسح صدره والحقيقة بنت البحث ، ولو أن قضاتنا لهم العذر كل العذر لضيق وقتهم وكثرة ما يطلب منهم البت فيه ، مع قلة في العدد .

ويحضرني في هذا المقال ذكرى لها طرافتها ، إذ طرح أمام دائرة سعادة الخازندار بك الجنائية دور اكتوبر ١٩٤٥ جناية سرقة ليلا مقترنة بحمل سلاح ، اتهم فيها ثلاثة شبان من أهل

القبابات مركز الصف جيزة .

أما تصوير الحادث فهو ضبط المتهمين الثلاثة أحدهم يحمل سلاحا ناريا ، وثانيهم يحمل ماكينة خياطة على رأسه ، وثالثهم معه خنجر . وقد حطموا دكان « ترزى عربى » فى الساعة الثانية والنصف بعد منتصف الليل ، وتم الضبط بمعرفة وكيل شيخ الخفراء وخفير الدرك يداً بيد .

وتقدم وكيل شيخ الخفراء مدليا بشهادته راوياً ما سبق . .

فهل تدرون ما انجلى عنه الحال بعد تدقيق الدائرة ؟ .

ثبت أنه لم تطلق أى صفارة من رجال الأمن ، وثبت أن محل الحادث لم يشعر أحد من سكانه بما حصل ، وثبت أن صاحب الدكان وهو شريك رجال الحفظ فى التلفيق مسكنه يعلو دكانه ، ولم يثبت أنه أشعر فعلا بالحادث . إلى هذا استبعاد فكرة تصور أن المتهمين يسلمون بغير مقاومة ، وهم يحملون سلاحا . مع ما اتضح من أن صاحب الدكان وأحد المتهمين يتنازعان فتاة .

بهذا صدر الحكم بالبراءة مع شهود الرؤية والضبط وسجل

بهذا قضاؤنا ان بعض رجاله يفسحون الصدر فيصلون إلى الحقيقة المجردة

وسوء النظام الإدارى عندنا عامل قوى فى اختلال الأمن وكثرة الجرائم .. الخفير بملحقاته من عامل التليفون ودلال المساحة وحلاق الصحة ثم حكمدار البلدة شيخ خفرائها الغر الجاهل الجامد مع عصبة الأوغاد من مشايخ البلاد ، وعلى رأس الجميع ذلك الجلمد الفاجر العمدة الوقور ، هم فى نظرى مشاعل الفتنة وخراب الديار .

تبلغ الحادثة للعمدة فيهوله التحقيق الإدارى ، فيضع بيده أول حجر للتلفيق بمعاونة الملتفين حوله من جهلة رجاله ، حتى إذا ما وصل ضابط النقطة ، وهو من يحسب أكبر حساب لرضا المأمور ، والجنايات مقياس لرقيه ، حاول أن يثبت حجر التلفيق أو يعلو به حتى إذا ما وصل المكان وكيل النيابة انطمست أمامه معالم الجريمة ، فأما أن تصبح الجناية جنحة لا تحسب ، أو يضبط فاعل مظلوم ، أو ذهب الأمر هباءاً ؛ فقيدت ضد مجهول .

هذا النظام الفاسد لن أطيل فى شرحه ، فهو معروف لأولى الأمر وعليهم إصلاحه ، وقد ذكر دولة صدقى باشا فى أحد أحاديثه البرلمانية عند مناقشته فى يوليو سنة ١٩٤٦ حوادث

موجة الاجرام فى الصعيد ، وعلى الأخص جرجا وأسيوط ، إن الأعيان يحمون المجرمين . وفى هذا القول من إدارى قديم حازم كصدقى باشا غناءاً لى عن الاسترسال فى التعقيب والرد .

فإذا ما أضفنا الى ما أسلفنا أن رجال النيابة قلة ، مثلهم فى ذلك مثل رجال القضاء ، وجدنا أن البحث عن الحقيقة فى الاعمال الاجرامية ، مثل البحث عن إبرة فى كوم من التبن . . .

عضو النيابة يكد ويكدح لينهى التصرف فى الشكاوى الإدارية . والعوارض والجنح ، من تلبس وإيراد ، ويطالب بأن يمثل النيابة فى الجلسات ، وقد يلبث ليله صاحيا فى تحقيق حادث ثم يطالب بعد هذه الجهود المضنية بأن يكون المحقق الدقيق الذى يغوص فى بحور الحوادث ليستخرج لآلئها : اللهم انه إن خرج بالصدف فقد أفلح .

مالى وهذا فقد خرجت وتطرفت ، فلأعد إلى موضوعى .

الإجرام فى مصر ساذج بسيط ، لم يصل الى حد التعقيد والإعجاز ، إن صح التعبير كما هو الحال فى الأمم التى ضربت

بسهم أوفر فى حلبة المدنية بزيوفها ، فهو فى أوربا والعالم الجديد حلقة محكمة الحلقات ، من التفنن والابتكار ، تقاومها حلقة محكمة الحلقات من الرجال القوامين على الأمن والساهرين على العدالة .

جرائم القتل عندنا لا تعدو أخذاً بثأر ، أو دفعاً لعار ، أو صدفة عند اقترانها بجنحة ، كالسرقة أو الحريق .

وأغلب ما يرى نوعه الأول والثانى فى الصعيد ، حيث تسود التقاليد .

أما جرائم السرقة فهى فى مصر من النوع البسيط ، عدا استثناءات قليلة ، كحادث سرقة عربة البريد ، أو سرقة فرع البنك بمصر الجديدة .

أما جرائم الحريق والإتلاف بظروفها ، فهى على أكثرها فى بلاد الوجه البحرى ، حيث تقل جرائم القتل ، أو المقترنة بالعنف ، وللجو والبيئة أثرهما فى هذا الاختلاف بين وجهى القطر .

وللبيئة فى بلادنا أثر كبير فى الاجرام ، وينقسم قطرنا من هذه الناحية إلى ثلاثة مناطق .

١ — ريف مصر .

٢ — صعيدها .

٣ — المدن .

أما جرائم الريف فأكثرها الحريق ، وإتلاف الزراعة وتسميم المواشى ، وقل أن نسمع بحوادث قتل إلا فى موسم معين عند نضج الذرة مثلا .

أما الحريق فيكثر فى مواسم «الحطب» حيث يكوم ويكدس فى أطراف المزارع ، فيجد ضعاف الأخلاق سهولة كافية فى إشعال الحريق على شكل «كور» ملتهبة تلقى مبللة بالغاز ، فتلتهم الحطب ، وهذه تقيد ضد مجهول فى أكثر من ٩٠ ٪ من حالاتها .

وكذلك جرائم إتلاف الزراعة ليلا ونهاراً ، وهذه يغلب أن لا يعرف الفاعل فيها ، فيتهم الفلاح من يتصور أن بينه وبينهم ضغناً ، فلا تثبت الجريمة بشكوك ، فيعيد المجنى عليه الكرة ضد من اتهمه ويصبح هو جانيا ، وهكذا دواليك ، وعلى نفس الوتيرة جرائم تسميم المواشى ، وهكذا نلاحظ أن أكثر جرائم الريف تنصب على التعدى على المال .

أما جرائم القتل ، فهى نادرة ولا حساب لها ، وهكذا نجد أن للجو والبيئة تأثير فى الخلق يتعداه الى الجرائم .

فجو الريف بصفائه وهدوئه يلطف من حدة الجانى عند تفكيره فى ارتكاب جريمته وفى طريقته للثأر وإيصال الأذى إلى خصمه.

أما الصعيد فالتعدى بأبشع صوره ، فالجنح من ضرب يصل الى العاهة المستديمة عندهم « هزار » لا يليق بالصعيدى وجبروته بجرائم القتل دفعاً لعار ، أو لمزاحم ، أو لعدو عشرات وعشرات وقد وصل بهم الحال أخيراً إلى خطف الرجال ، وقد دوت صرخات وصرخات فى البرلمان ، وتعالج الحكومة الحال بشدة فينصلح حيناً ، ثم يعود على بدء ، وكما أسلفنا ، فإن للجو والبيئة أثرهما .

أما المدن بجرائمها السرقة والنشل والضرب ، وقل أن نجد قتلا ، وإن وجد فهو قتل فنى مرتب ، وأكثر حوادث القتل فى المدن : بين (صعايدة) غالباً ! !